المحور الثاني: مناهج البحث العلمي

المنهج العلمي هو طريقة فعالة لتنظيم الأفكار المتنوعة بهدف الكشف عن حقائق موثوقة حول الظواهر التي تهم الباحثين في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المناهج المستخدمة للبحث في ظاهرة معينة تتنوع بحسب الموضوع الذي يدرسه الباحثون، حيث يمكنهم اتباع مناهج علمية مختلفة تناسب طبيعة الظاهرة المدروسة، فكل منهج يمتلك خصائص تجعله ملائماً لدراسة موضوعات معينة دون غيرها. وبناءً على هذا التصنيف، تم تقسيم دراسة مناهج البحث العلمي في هذا المحور إلى قسمين رئيسيين: المناهج الرئيسية أولاً، ثم المناهج الفرعية ثانياً، حيث يشمل كل قسم مجموعة من المناهج التي سيتم تناولها على النحو الآتي.

أولا - المناهج الرئيسية

وتشمل كل من المنهج الاستدلالي، المنهج التاريخي ، المنهج الجدلي، والمنهج التجريبي، يتم بيانها تباعا كما يلي.

1 : المنهج الاستدلالي

أ- تعريفه: يعرف الاستدلال بأنه : "هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وانما يكتفي هذا المنهج بالتجربة العقلية الذهنية إما عن طريق القول أو الحساب".

كما يعرف الاستدلال على أنه: "عملية عقلية يتم الانتقال فيها من قضية، أو من عدة قضايا أخرى تنتج وتستخلص منها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة".

ويستلزم عادة أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية، وإلا فقد الاستدلال معناه، لأنه هو الانتقال من أشياء مسلم بصحتها، إلى أشياء أخرى بالضرورة، وتكون جديدة بالنسبة للقضايا الأصلية. فالاستدلال عملية عقلية منطقية تسير وفقا للتسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة. فيتميز المنهج الاستدلالي بكونه:

***منهجا عقليا:** منطقيا صارما. لكونه يقوم على أساس ثبات الأشياء والحقائق والظواهر. وهو منهج تحليلي تفسيري، يعتمد على المنطق والعقل.

***ومنهجا استنباطيا :** ينتقل من العام إلى الخاص حيث أن الباحث يحاول من خلاله إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء أيضا. من خلال الفرضية القائلة بأن الجزء يقع ضمن الكل.

ب- مبادئ المنهج الاستدلالي:

صنف مفكري المنطق التقليديون مبادى الاستدلال إلى ثلاث أنواع، ويتعلق الأمر بالبديهيات المصادرات أو المسلمات، والتعريفات.

* **فالبديهية:** قضية واضحة وبينة بنفسها ولا يمكن البرهنة عليها لأنها صادقة بدون برهان، بمعنى أنها أولية وغير مستخرجة من قضايا أخرى، وهي كذلك قاعدة صورية عامة مسلم بها من كافة العقول.

ومن الأمثلة على ذلك بديهية "الكل أكبر من أي جزء من أجزائه"، "الكل هو مجموع أجزائه"، "من يملك الأكثر يملك الأقل". فهي القضايا التي لا يمكن البرهنة عليها لأنها أصلا لا تحتاج لذلك فهي صادقة بلا برهان.

* **أما المصادرات أو المسلمات** :فهي قضايا تركيبية أقل يقينية من البديهيات، إذ ليست واضحة وغير عامة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها وتسلّم بها كافة العقول، بالرغم من عدم بيانها بوضوح، وإنما تتمثل فائدتها في إمكانية استنتاج العديد من النتائج منها دون الوقوع في تناقض، وتوجد المصادرات أو المسلمات في العلوم الرياضية الطبيعية، الإنسانية، الاجتماعية، كالمصادرة القائلة بأن "كل إنسان يطلب السعادة" ، و "لا اجتهاد مع وجود نص" و "الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع".

***وأما التعريفات:** فهي قضايا وتصورات جزئية خاصة بكل علم، وهي التعريف بمجموع الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيء مميزا عما عداه. ويشترط أن يعبر عن ماهية الشيء، وأن يكون جامعا مانعا. ولصحة التعريف يجب التقييد بالشروط التالية:

1- يجب أن يعبر عن ماهية الشيء المعرف: جنسه، نوعه، فصله.

2 -أن يكون جامع ومانع، بمعني يجمع كل الصفات الشيء، ويمنع دخول صفات وتستبعد الخصائص الخارجة عنه.

3 -تجنب ذكر اسم المعرف في عبارة التعريف وتجنب السلب إلا للضرورة ولا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة.

4 -تجنب استعمال الألفاظ الغريبة وغير الواضحة المفهوم.

ج- أدوات المنهج الاستدلالي:

للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات وهي الوسائل التي يستعين بها الباحث للانتقال من قضية وصولا إلى أخرى تعد بمثابة نتيجة وهي:

1- القياس : وهو عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلّم بها إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، وهو عملية تقييم، وموازنة يقاس فيها الشيء بمثيله، والقياس بهذا المفهوم غير البرهان ويختلف عنه، فهو لا يضيف شيء للمعطيات، ولا يحوّل الافتراضات إلى نتائج وإنّما يسمح بالانطلاق في عملية البرهنة.

2- التجريب العقلي: ومعناه أن يقوم الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات ويتصور الطريقة المثلى لتركيبها حتى يتوصل للنتائج المرجوة. والتجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي.

3- التركيب : وهو عملية عقلية تسير وتبدأ من القضية الصحيحة المعلومة إلى استخراج كل النتائج، ومعرفة هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية المعلومة والصحيحة، فالتركيب إذن يتمثل في تفكيك الافتراضات ومحاولة تركيبها عقليا لبيان صحة مدلولها، والتركيب بهذا المعنى عادة يكون من الخاص إلى العام.

د- تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية

بفضل الخصائص التي يتميز بها المنهج الاستدلالي، طبق في مجال القانون تطبيقا واسعا، وذلك لتحليل وتأصيل الظواهر الاجتماعية والقانونية والسياسية لاستنباط القواعد والقوانين. فاستخدم في فلسفة القانون، وفي تفسير أصل وغاية الدولة، والقانون، والسلطة، والأمة، والحرب والسلم وغيرها. وعلى صعيد الدراسات الأكاديمية، يستخدم المنهج الاستدلالي من قبل الباحث لإنجاز أبحاثه العلمية وفي إعداد مذكرات التخرج، لما تحتاج إليه من تحليل وتفسير وتركيب وكذا تكييف للقضايا القانونية. وأيضا يطبق من قبل الفقه القانوني، لكون هذا الأخير يختص بتفسير وتحليل وشرح النصوص القانونية، للوقوف على إيجابيتها وتسليط الضوء على ثغراتها، وهذا الأمر يتطلب إعمال العقل والمنطق، وفي بعض الحالات اللجوء إلى القياس.

وأما على صعيد التشريع، فإن المشرع ولسن قواعد قانونية يحتاج كذلك إلى إعمال المنطق والعقل، ومحاولة فهم الواقع والإلمام بمختلف جوانبه لتتناسب القاعدة القانونية مع بيئة المجتمع ونظامه العام وآدابه العامة وشريعته. وكذا لتخاطب أفراده بصورة عامة ومجردة. هذا وينشط المنهج الاستدلالي في مجال القضاء، كون أن عمل القاضي عبارة عن عملية عقلية منطقية قياسية. فللوصول إلى حل للنزاع المعروض أمامه، يقوم بوضع مقدمة صغرى تتمثل في الواقعة القانونية، ثم الكشف عن المقدمة الكبرى المتمثلة في النص القانوني، وبواسطة التجريب العقلي والقياس والتركيب يسقط النص القانوني على الواقعة، إن تماشى معها وانطبق عليها فذاك هو الحل أو الحكم. ويساعد هذا المنهج في التدقيق في كلام الشهود والوثائق لمعرفة مدى صحتها.

هـ- تقدير المنهج الاستدلالي بالرغم من أهميته، ورغم تطبيقاته، إلا أن هناك عوامل سلطت الضوء على قصوره، ومنها :

1- مع بروز مناهج علمية أكثر واقعية وموضوعية وخاصة "المنهج التجريبي"، ظهرت جوانب قصور المنهج الاستدلالي.

2- لأن مبادئ المنهج الاستدلالي هي قضايا غير قابلة للبرهنة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى افتقار هذا المنهج إلى مقومات وخصائص مناهج البحث العلمي.

3- وقف المنهج الاستدلالي - لكونه منهج جامد، مطلقا في نظرته للأشياء - عاجزا عن دراسة بعض الظواهر الحركية والمتطورة، والشديدة التعقيد.

ورغم هذه الانتقادات، لا يمكن إنكار الدور الفعال الذي يؤديه في مجال العلوم القانونية. حيث لازال المنهج الاستدلالي يؤدي خدمات بصورة جزئية ونسبية في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والنظريات والقواعد والأحكام القانونية العامة والمجرّدة في المدونات والتقنيات القانونية النافذة.

2- المنهج التاريخي:

أ- مفهوم المنهج التاريخي:

غالبا ما يصعب علينا فهم الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، فالحياة الحالية تعتمد على الحياة الماضية، وهي امتداد لها، يمكن تعريف المنهج التاريخي بأنه مجموعة من الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية، واعادة بناء الماضي بكل وقائعه وأحداثه في حدود الزمان والمكان التي وقعت فيه تلك الأحداث. ويسمى المنهج التاريخي بالمنهج الاسترادادي، لأنه عملية استرداد وعملية استرجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، إذ يساعد الباحث الاجتماعي خصوصاً عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علمياً، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم الوصول إلى تعميمات والتنبؤ بالمستقبل.

ب- أهمية المنهج التاريخي: تكمن أهمية المنهج التاريخي في:

1 - يساعد على استيعاب الباحث القانوني للنظم القانونية الحديثة التي هي عبارة على تطور وتحسن للنظم القانونية القديمة.

2 -اكتساب وفهم النظم القانونية وامكانية التنبؤ بوجهتها المستقبلية باعتبار التاريخ كحقل التجارب للأحداث الإنسانية مع إمكانية الاستفادة من النظم السابقة.

3 -معرفة أصل المصطلحات القانونية التي يعود أصلها واستعمالها إلى الحضارات القديمة على سبيل المثال: (الديمقراطية المناهج الدفاع الشرعي...) ومعرفة أصل القواعد القانونية وكيفية تشكلها والعوامل المساعدة على تطورها.

4- يعد المنهج التاريخي المنهج الوحيد الذي يمكن من خلاله استعادة الأحداث الماضية ذهنيا لاستقرائها وتحليلها واستخراج العبر منها وافادة الحاضر والمستقبل بمعرفة الماضي وأسراره.

5- يتيح المنهج التاريخي للباحث معرفة تطور المشكلات القانونية ومعرفة حلولها السابقة مع اكتشاف ايجابيات وسلبيات الحلول السابقة لتجنبها في المستقبل.

6 - اتساع مجالات استخدامه، فهو لا يقتصر على علم التاريخ وانما يستخدم في العلوم الطبيعية الاجتماعية الاقتصادية وحتى العسكرية وغيرها ما دام أن المطلوب هو التعرف على حادثة بشرية مضت وانقضت أو تطورت عبر الماضي حتى وصلت إلى الحاضر.

7 - يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة لتطور الظاهرة محل الدراسة والبحث.

ج- خطوات المنهج التاريخي:

والمنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي الأساسية فهو يرتكز على جملة من الخطوات التي يجب على الباحث التقيد بإتباعها والالتزام بها لبلوغ النتائج المرجوة من الاستعانة به تتمثل في :

1 - اختيار الموضوع وتحديد المشكلة: تحديد الموضوع العلمي التاريخي الذي تقوم حوله التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك البحث العلمي لاستخراج الفرضيات العلمية التي تمكن من الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية والمشكلة العلمية هي تلك الفكرة المحركة والقائدة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى نظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية.

2- جمع البيانات والمعلومات التاريخية: وتعد أهم مرحلة بالنسبة لهذا المنهج، وهي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كل المصادر والوثائق والشواهد والآثار والتسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

وتصنف تلك المصادر والمعلومات إلى مصادر أصلية، وتتمثل أساسا بالنسبة للدراسات القانونية مثلا في الآثار، الوثائق الرسمية مثل القوانين المعاهدات الاتفاقيات الخطب والمؤتمرات .... ومصادر ثانوية وتتمثل في كل ما نقل، وكتب بالاستناد إلى المصادر الأولية، ومنه يمكن القول أن المصادر الثانوية هي الأعمال العلمية، والأدبية التي تكتب تحليلا للمصادر الأولية واستنادا لها.

3-نقد المصادر والمعلومات: إن عملية نقد المصادر والمعلومات تعني تقييمها وفحصها، وهذا النقد قد يكون نقدا خارجيا أو داخليا.

فالنقد الخارجي للوثائق التاريخية: يستهدف التعرف على هوية وأصالة الوثيقة، والتأكد من مدى صحتها، وتحديد زمان ومكان وشخصية المؤلف للوثيقة، وكذا ترميم أصلها إذا طرأت عليها تغيرات، وإعادتها إلى حالتها الأولى، ويمكن القيام بهذه العملية عن طريق طرح بعض الأسئلة منها: هل تطابق لغة الوثيقة، وأسلوب كتابتها، وخطها، وكيفية طباعتها من أعمال المؤلف الأخرى، مع الفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟ هل هناك تغيرات في الخطوط؟ هل هذا المخطوط أصلي، أم هو نسخة منقولة عن الأصل؟ .

أما النقد الداخلي للوثائق التاريخية: فيتم عن طريق تحليل وتفسير النص والمادة التاريخية وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي، ويمكن القيام بهذه العملية عن طريق الاجابة على بعض الأسئلة منها:

- هل يملك المؤلف المهارات والقدرات والمعارف اللازمة، التي تمكنه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها؟
- هل حالة المؤلف الصحية، وسلامة حواسه وقدراته العقلية تمكنه من الملاحظة العلمية الدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية وتسجيلها بصورة سليمة؟
- هل ما كتبه المؤلف كان بناء على ملاحظته المباشرة، أم نقلا عن شهادات آخرين، أو اقتباسا من مصادر أخرى؟ .

- مرحلة التركيب: تتضمن مرحلة التركيب الخطوات التالية:

- تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة، ولكل الموضوع الذي تدور حوله الحقائق التاريخية التي تم تجميعها.

- تنظيم الحقائق والمعلومات الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس مقاييس ومعايير مختلفة. منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتجانسة في مجموعات وفئات.

- ملء الفراغات التي تظهر بعد عملية تصنيف وترتيب المعلومات في إطار هيكل مرتب ومنظم وتتم عملية الملء هذه بواسطة المحاكمة، التي إما أن تكون محاكمة تركيبية سلبية، من خلال إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، أو قد تكون المحاكمة إيجابية من خلال استنتاج حقائق تاريخية لم تشر الوثائق إليها.

- ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية تكون قائمة بينها، وهي البحث عن الأسباب التاريخية المختلفة، فعملية التركيب لا تتحقق بمجرد جمع الحقائق من الوثائق، وانما هي عملية البحث عن أسباب الحوادث وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للحوادث التاريخية، وتنتهي عملية التركيب باستخراج النظريات والقوانين الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية.

5. - كتابة تقرير البحث: بعد انتهاء الباحث من جمع المعلومات ونقدها وتحليلها وصياغة وتحقيق الفروض المختلفة لتفسير الظواهر والأحداث التاريخية طبقا لأحد نظريات التفسير والتعليل التاريخي، ينتقل إلى آخر مرحلة في بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وتركيبها وكتابة تقرير البحث بأسلوب علمي جيد بعيدا عن المبالغة والخيال والصور البيانية، متبعا أصول وتقنيات كتابة البحوث العلمية.

د- تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية:

يعتبر المنهج التاريخي منهج مهم في الدراسات القانونية، فهو يكشف الحقائق التاريخية والنظم والأصول والمدارس والنظريات، والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية، كما يساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، من أجل إدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة، وبين القانون وتطوره من جهة أخرى، للاستفادة من ذلك في تجنب السلبيات التي كانت، ولتطوير الايجابيات الحالية بناءً على خبرة الماضي.

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن، ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل وأساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني بطريقة علمية صحيحة والتعرف على الحقائق العلمية التاريخية المتعلقة بالعائلات، النظم والأحكام والنظريات القانونية القيمة والماضية مثل النظام القانوني والإداري الإفريقي والروماني والنظام القانوني والإداري الإسلامي الجزائري... وغيرها.

المحور الثاني: مناهج البحث العلمي

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي، فإذا درسنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع، فلابد أن ترجع إلى الحضارات القديمة، وكمثال على ذلك الحضارة البابلية، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى ب قانون حمو رابي، وفي الحضارة الرومانية هناك الألواح الأثنى عشر، وبذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لا بد علينا استخدام المنهج التاريخي. ويظهر ذلك جليا من خلال تطبيقه أو إعماله في العديد من المواضيع التي لها أصولها التاريخية من حيث نشأتها وتطورها مثل: العقوبة، أصل القانون ونشأته أصل الدساتير ونشأتها وتطورها، الأنظمة القضائية، الدولة، السلطة، الجريمة وغيرها من المواضيع القانونية.

هـ- تقدير المنهج التاريخي: المنهج التاريخي له سلبيات كما له إيجابيات، فمن أهم المزايا والعيوب لهذا المنهج نذكر:

1- مزايا المنهج التاريخي

1 -توضيح العلاقة بين الماضي والحاضر، لأن معرفة الماضي يمكن أن يقدم منظورا أفضل لأحداث الحاضر تساعد في الكشف عن المشكلات التي واجهها الإنسان في الماضي.

2 -يعتمد المنهج التاريخي الأسلوب العلمي في البحث. فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة وهي: الشعور بالمشكلة، وتحديدها، وصياغة الفرضيات المناسبة، ومراجعة الكتابات السابقة، وتحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها.

3 -اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر.

2- عيوب المنهج التاريخي

1 -صعوبة التعميم والتنبؤ وذلك لارتباط الظواهر التاريخية بظروف زمنية وامكانية محددة يصعب تكرارها مرة أخرى من جهة، كما يصعب على المؤرخين توقع المستقبل.

2 -تعتبر المعرفة التاريخية ليست كاملة، بل تقدم صورة جزئية للماضي، نظرا لطبيعة هذه المعرفة المتعلقة بالماضي، ولطبيعة المصادر التاريخية وتعرضها للعوامل التي تقلل من درجة الثقة بها، مثل: التلف والتزوير والتحيز.

3 -صعوبة تطبيق الأسلوب العلمي في البحث في الظاهرة التاريخية محل الدراسة، نظرا لأن دراستها بواسطة المنهج التاريخي يتطلب أسلوباً مختلفاً وتفسيرات مختلفة.

4 -صعوبة تكوين الفرضيات والتحقق من صحتها، وذلك لأن البيانات التاريخية معقدة، إذ يصعب تحديد علاقة السبب بالنتيجة على غرار ما يحدث في العلوم الطبيعية.

5 -صعوبة إخضاع البيانات التاريخية للتجريب، الأمر الذي يجعل الباحث يكتفي بإجراء النقد بنوعيه الداخلي والخارجي.

3 -المنهج الجدلي

أ- تعريف المنهج الجدلي:

الجدل كلمة إغريقية تعني لغويا: المحادثة أو الحوار وهي تعبر عن صراع الأفكار المتناقضة. أما اصطلاحا، فعرفت في القديم على أنها : فن إدارة الحوار والمناقشة أو حوار يرتفع به العقل من المحسوس إلى المعقول، أو استدلال ينطلق من المتناقضات ليصل إلى عملية تركيبية. أن المنهج الجدلي "الدياليكتيكي" يقوم على أساس الحقيقة القائلة: " أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل، ومن حالة إلى حالة، ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى ... وهكذا. ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.

يتأسس المنهج الجدلي على التسليم بفكرة، ثم التسليم بنقيضها، والتسليم ثالثا بالمركب بينهما، وقد أقام هذا المنهج أصحاب المنهج الهيجلي والقائلين بالجدلية، ويُعتبر من أقدم المناهج التي عرفها البشر، وأول من وضع لبنات هذا المنهج هو

الفيلسوف أفلاطون، ويُطلق عليه كذلك اسم المنهج الفرضي، ويتمثل ذلك المنهج في وضع مجموعة من البدائل لحل مشكلة ما، ومناقشة ذلك من خلال التفكير المنطقي، ومن ثم اختيار الحل الأنسب.

اعتبر المنهج الجدلي منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال واتمام صياغته وبنائه، فلقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقليدس (471/531ق م) الذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، كل شيء يتغير، كل شيء يجري، ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة بقوله: أنني عندما أدخل مرة ثانية للنهر وأضع قدمي في نفس الموضع الأول، سأتلمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام.

لقد تطورت الجدلية تطورا جديدا على يد الفيلسوف هيجل الذي بلور وجسد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية، كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر حيث أن هيجل هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الديالكتيك. فقد أكد هيجل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء هو الديالكتيك، الذي يعد قانون تفسير التطور.

ب - خصائص المنهج الجدلي:

يمتاز المنهج الجدلي عن غيره من المناهج بالخصائص التالية:

- منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتفسير.
- منهج عام شامل وكلي في كشف حقائق الأشياء والظواهر التي تقوم في المجتمع.
- منهج عملي إذ أنه لا يقتصر على دراسة الظواهر والأشياء، وانما يستخدم أيضا في الحالات العملية الجارية في الواقع والممارسة.
- يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة.
- يبحث في أجزاء الظاهرة ويراقب مدى إمكانية حدوث صراع بينهما ليتغير شكلها ومحتواها إلى ظاهرة جديدة لمنهج الجدلي حيث أنه أساس منهجي لكل العلوم، يمكن الباحث من معرفة الترابط بين الظواهر وتطورها المتناقض، يساعده على ملائمة أفكاره مع الواقع للوصول إلى معارف جديدة، كما يقدم له صورة عامة عن تطورات الواقع ويبين كيفية تغيرها.

ج - أهم قوانين الديالكتيك (الجدلية):

1- قانون إمكان تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية: ميز هذا القانون بين نوعين من التغيرات الكمية والتغيرات الكيفية. فالتغير يكون كميا إذا أضفنا حفنة من الرمال إلى حفنة من الرمال إذ سيظل الرمل رملا ولكن كميته ستزداد أما التغيرات الكيفية فتنشأ على إثر تغيرات كمية بحيث يتحول الشيء عندما يصل إلى مرحلة حاسمة فجأة إلى شيء مختلف في كيفيته عن الشيء الذي طرأت عليه التغيرات الكيفية. ومثال ذلك تغير درجة الحرارة كميا الذي يطرأ على الماء فإذا استمر انخفاض درجة الحرارة وهو تغير كمي يطرأ على الماء فإنه عندما يصل إلى درجة حاسمة يتحول الماء إلى ثلج تغيرا كيفيا مفاجئا، والأمثلة على ذلك كثيرة مثلا فحياة الإنسان تبدأ من خلايا وهكذا...

فالشيء الهام بالنسبة للتحول الكيفي هو عدم إمكان تفسيره وارجاعه إلى التغيرات الكمية وحدها إذ أن هناك شيئا ربما كان غامضا يتدخل لإحداث هذا التحول الكيفي، حيث لا تكفي دراسة التغيرات الكمية وحدها لتفسيره.

أن الظاهرة محل الدراسة تتعرض لتغيرات في جانبها الكمي سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك نتيجة لتصارع أجزائها فيما بينها إلى أن يصل هذا التغيير الكمي إلى ذروته، وهي ما تعرف بالطفرة أو القفزة النوعية، فيحدث تغيرا كيفيا مفاجئا، فالتغيرات الكيفية هي نتيجة تغيرات كمية متراكمة وصلت إلى مرحلة حاسمة مفاجئة. والميزة الأساسية في هذا القانون تكمن في أنه يوضح نشأة التطور أو كيفية حدوث التطور

2 - قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات: ومن معاني هذا القانون أيضا أنه عندما يصل التناقض والصراع داخل الأشياء إلى مرحلة معينة، يؤدي ذلك إلى التأثير في طبيعة الشيء أو النظام نفسه، حيث تتحول التغيرات الكمية السابقة إلى تغيرات كيفية،

ويصل التناقص داخل الشيء أو النظام إلى درجة شديدة لا يمكن معها للشيء أن يستمر بنفس الطبيعة والخصائص ولذلك يتغير إلى نظام من طبيعة أخرى تحت تأثير هذا التناقض. ومن معاني قانون وحدة الأضداد وصراعها : أن أي ظاهرة أو أي نظام يحتوي على جانبين أو وجهين يناقض كل منهما الآخر ويضاده دائما، بحيث هذا الشيء لا يوجد بدون هذين الجانبين المتقابلين، فلا يمكن استبعاد أحدها والإبقاء على الآخر، وهذه الأضداد وجودها معا دائما تتناقض مع نفسها وتتصارع ويؤدي هذا التناقض والصراع إلى التطور والتغير ميزة هذا القانون أنه يكشف لنا أن مصدر التطور هو الصراع القائم بين أجزاء الظاهرة، ويؤكد على وحدة الأضداد.

3 - قانون نفي النفي \ قانون نقيض النقيض: مفاد هذا القانون أن الصراع عندما يصل إلى أقصى درجته يؤدي إلى الوصول إلى تركيب جديد أكثر رقيا، فالتطور يحدث من خلال نفي الجديد للقديم ليس نفيا مطلقا، إنما يتخلص من عيوب الظاهرة القديمة ويحافظ على سماتها الإيجابية، فتظهر في صورة مغايرة أرقى وأسمى سرعان ما تدخل مع نقيض جديد وهكذا. ميزة هذا القانون أنه يكشف عن اتجاه التطور، إذ لا يمكن أن يتطور أي ميدان من ميادين الحياة إلا إذا تم نفي الدرجة السابقة ورفعها في ذات الوقت إلى درجة جديدة محافظة على كل ما هو إيجابي في القديم.

فالديالكتيكية تدعونا إلى تغيير النظرية إذا استدعى الأمر حتى نستطيع أن نساير التطور الذي يطرأ في الواقع. وبهذا تكون النظريات نفسها متلائمة مع الواقع فهي تتغير كما يتغير كل شيء في العالم هكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام واطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، ولهذا يسمى بـ"قانون التطور والتقدم في الأشياء".

د - تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية:

إنفراد المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه يجعله من أكثر المناهج العلمية ملائمة للدراسات القانونية المتحركة والمتطورة، فهو القادر على كشف وتفسير العلاقات والروابط الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وكذا توضيح طبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر، والتنبؤ بنتائجها وحلولها وفي مجال العلوم القانونية قام ويقوم المنهج الجدلي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بالظواهر والحقائق والأمور القانونية والإدارية، فهكذا يلقى المنهج الجدلي دورا حيويا في اكتشاف القوانين والنظريات العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة وأصل وغاية القانون في المجتمع. فبالرجوع إلى كتب فلسفة القانون ومؤلفات المدخل لنظرية القانون والقانون الدستوري ونظرية الدولة والعلوم السياسية والنظم السياسية المقارنة وعلم التنظيم الإداري يظهر بجلاء دور المنهج الجدلي في تأصيل نظريات تفسير أصل الدولة وأصل القانون.

كما أن دور المنهج الجدلي في تفسير وتأصيل فكرة السلطة وتحليل وظائفها وعلاقتها بالقانون والحرية دور واضح ومعروف. ويقوم المنهج الجدلي أيضا بدور كبير في تأصيل وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية تأصيلا وتفسيرا علميا موضوعيا سليما وصحيحا وواضحا. ويقوم المنهج الجدلي كذلك بدور فعال وقوي في تأصيل وتفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع تفسيرا وتأصيلا علميا وواضحا. وظاهرة السلطة وظاهرة الجريمة وظاهرة العلاقة بين الحرية والسلطة. فضلا عن ذلك فقد أدى المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية، أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية بصورة عميقة ودقيقة وصحيحة.

كما طبق المنهج الجدلي (الديالكتيكي) في مجال العلوم الإدارية وأدى تطبيقه واستخدامه في مجال البحوث والدراسات العلمية الإدارية والتنظيمية إلى استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة الصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة الرئاسية ونظام اللامركزية الديمقراطية والإدارية.

كما ساعد المنهج الجدلي الديالكتيكي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا والتفسير المادي الاقتصادي للتاريخ وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع.

4 - المنهج التجريبي:

أ- مفهوم المنهج التجريبي

أنه تغير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة، والتي تكون موضوعاً للدراسة، ومن ثم ملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الواقع أو الظاهرة. هذا ويعرف أيضاً على أنه الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات التي تخص ظاهرة ما. وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف والمتغيرات، ومن ثم القدرة على التحكم بها.

يعرفه موريس أنجرس على أنه: طريقة لدراسة موضوع بحث بإخضاعه للتجربة وجعله دراسة قائمة على السببية. ويهدف المنهج التجريبي إلى إقامة العلاقة التي تربط السبب بالنتيجة بين الظواهر والمتغيرات ولإقامة العلاقة بين السبب والنتيجة فإننا نقوم بإجراء التجربة التي يتم خلالها معالجة متغير أو أكثر بتغيير محتواه عدة مرات، ويسمى هذا بالمتغير المستقل. هذه العملية تسمح بدراسة أثار المتغير المستقل في المتغير الذي يتلقى تأثيره، والمسمى بالمتغير التابع.

ب - خصائص المنهج التجريبي

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المنهج التجريبي يتميز بجملة من الخصائص أهمها:

- هو أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، كونه يضفي الثقة والمصداقية على النتائج المتوصل إليها.
- يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل، المنهج التجريبي قائم على تثبيت جميع المتغيرات التي تؤثر في مشكلة البحث باستثناء متغير واحد محدد تجري دراسة أثره في هذه الظروف الجديدة. وهذا التغيير والضبط في ظروف الواقع يسمى بالتجربة.
- يعتبر المنهج التجريبي الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية الحديثة بشكلها الصحيح. فهو منهج موضوعي كون أن النتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى وان تعارضت مع رغبة الباحث.
- يقوم المنهج التجريبي على التحكم بالظاهرة ومن ثم إجراء بعض التغييرات على بعض المتغيرات التي تعلق بالموضوع محل الدراسة بشكل منتظم بغرض قياس تأثير هذا التغير على الظاهرة.
- يعتمد على وجود متغيرات مستقلة وأخرى تابعة ومدى تأثيرها عليها، ويقوم على اختبار الفروض وتجربتها.

ويتميز المنهج التجريبي عن غيره من مناهج البحث العلمي الأخرى إذ أنه يتدخل في الظاهرة محل الدراسة ويؤثر ويتحكم في المتغيرات من أجل قياس أثرها الدقيق على المشكلة.

ج- أهمية المنهج التجريبي

- يتمكن الباحث من خلاله، من وضع مجموعة من المعالم الخاصة ببحثه العلمي، ويقوم بذلك من خلال أداة الملاحظة.
-يمكن الباحث من التوصل إلى نتائج البحث، والحقائق التي تتميز بأنها دقيقة، والتي من خلالها يمكن أن يتعرف على طرح حل لكافة المشكلات.
- يمكنك المنهج التجريبي من اكتشاف العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة الخاصة ببحثك العلمي.
- إذا أردت أن تتحكم في المتغيرات الخاصة ببحثك أو العوامل الأساسية التي تؤدي بشكل مباشر لحدوث مشكلة البحث بإمكانك أن تستخدم المنهج التجريبي.

د- خطوات المنهج التجريبي

يمر المنهج التجريبي بثلاث خطوات أو مراحل هي:

1- مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف : وهي مرحلة نظر ومشاهدة الأشياء والظواهر والوقائع الخارجية، والقيام بعمليات ووصفها وتعريفها وتصنيفها في قوالب وأصناف أو قوائم من أجل معرفة حالة الشيء أو الظاهرة أو الواقعة، دون محاولة التجريب والتفسير لهذه الأشياء والظواهر والوقائع تعتمد على عنصر الملاحظة.

2- مرحلة التحليل : وهي مرحلة التي تلي مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف، ووظيفة هذه المرحلة هو كشف وبيان العلاقات والروابط وذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الظواهر والوقائع والأشياء على أساس الملاحظة ووضع الفروض

العلمية لاستخراج القوانين العلمية الجزئية والمتعلقة بهذه الظواهر والأشياء والوقائع المشمولة بالتجربة، تعتمد على عنصر الفرضية.

3- مرحلة التركيب : وهي مرحلة تركيب وتنظيم القوانين الجزئية الخاصة بالظواهر والأشياء والوقائع الجزئية لاستخراج منها قوانين كلية وعامة، مثل الحركة والجاذبية لنيوتن.

هـ - عناصر المنهج التجريبي يقوم المنهج التجريبي على ثلاثة عناصر، وهي:

1- المشاهدة أو الملاحظة العلمية: هي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر المنهج التجريبي وأكثرها خطورة وحيوية، لأنها محرك أولي وأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي.

والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام الواسع هي: " الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو شيء ما دون قصد أو سبق إصرار وتعمد أو إرادة."، أما الملاحظة العلمية فهي: " المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والأشياء والظواهر والوقائع بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها"، وتنقسم الملاحظة على أساس آدائها، أي من حيث عفويتها وعدم عفويتها ومن حيث بساطتها وعدم بساطتها إلى نوعين أساسيين هما:

* الملاحظة البسيطة : وهي المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة أو استعداد مسبق. فهي تعتمد على الحواس مباشرة وأساسا ورغم ذلك إلا أن لها قيمتها العلمية لأن كثيرا من الاكتشافات والقوانين والنظريات العلمية، وخاصة في مجال العلوم الطبيعية قد تم تحقيقها بناء على الملاحظة العفوية والبسيطة، مثل قوانين ونظريات سقوط الأجسام، ودوران الأرض والجاذبية.

* الملاحظة العلمية المسلحة: وهي المشاهدة المقصودة والمنظمة والدقيقة للأشياء والوقائع والظواهر والأمور، بغية معرفة أحوالها وأوصافها وأصنافها وفصائلها، من أجل وضع فرضيات بشأنها واجراء عملية التجريب عليها، لاستنباط القوانين والنظريات اللازمة. ولا تعتمد الملاحظة العلمية المسلحة على مجرد الحواس مباشرة بل هي تستخدم أدوات ووسائل تكنولوجية لمساعدة وتقوية الحواس، واكتشافها للظواهر والوقائع والأشياء والأمور بفاعلية ودقة أكثر. ولهذا يطلق كلود برنارد عليها بالملاحظة المسلحة لأنها تعتمد على وسائل وأدوات تكنولوجية مقوية ومدعمة للنظر والحس.

وفي مجال العلوم الاجتماعية عامة والعلوم القانونية خاصة، يمكن تقسيمها إلى نوعين آخرين هما:

*الملاحظة بالمشاركة: نكون أمامها حينما يشارك الباحث المبحوثين في الأنشطة التي يقومون بها فيكون له دورين دور الباحث ودور العضو المشارك في الجماعة والملاحظة بالمشاركة، إما أن تكون صريحة يعلن من خلالها الباحث للمبحوثين عن هويته وأهدافه من المشاركة. أو أن تكون مستترة، فيخفي الباحث هويته وأهدافه عن المبحوثين ويتعامل معهم على أنه واحد منهم. وهذه الأخيرة أنسب لحفاظها على أمن الباحث، ولعدم تأثر الدراسة بتغيير المبحوثين لطباعهم وسلوكهم.

*الملاحظة دون المشاركة: من خلالها يراقب الباحث المبحوثين دون مشاركتهم في يومياتهم وأنشطتهم، بحيث يكتفي بتسجيل الملاحظات من خلال المعلومات التي تحصل عليها بوسائل وسيطة.

2- الفرضيات العلمية: تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي وهو عنصر تحليل وتعني " : تخمين أو استنتاج مؤقت في إمكانية صحة وتحقق واقعة أو شيء أو ظاهرة، أو عدم تحققه وصحته، لاستخراج وترتيب النتائج تبعا لذلك ". بتعبير آخر هي: تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، ولا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، فإن ثبت خطؤها أصبحت فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، وأما إن تبين صحتها صارت نظرية أو قانونا يفسر مجرى الظواهر.

فالفرضيات هي عبارة عن فروض وحلول وبدائل واقتراحات مؤقتة يضعها الباحث بواسطة عملية التحليل العلمي للبحث عن أسباب الظواهر وقوانينها ونظرياتها. هناك العديد من الأسباب والمصادر الخارجية والداخلية التي تعمل على تكوين الفرضية. فمن مصادر الفرضيات الخارجية، قد تنبع من واقعة الملاحظة للوقائع والظواهر. وقد تتأتى من الصدف والانتباه العفوي، إذ كثيرا ما تدفع هذه الصدف والملاحظات والمشاهدات الفجائية والعفوية إلى وضع فرضيات علمية. كما قد تكون عندما

يتعمد الباحث الملاحظ وضع فرضيات علمية لإجراء تجارب. ومن مصادر الفرضيات الداخلية تنبع من داخل ذهن وعقل الباحث أي تعتمد على خصوبة وقوة العقل، وابداع الفكر وجموح الخيال، وبعد النظر والاستبصار، وحدة الذكاء واتساع الخبرة والمعرفة.

3- التجربة الخارجية: بعد عملية إنشاء ووضع الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات لإثبات مدى سلامتها وصحتها، ليتم استبعاد الفرضيات التي تثبت عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا. والاحتفاظ بالفرضيات الصحيحة. حيث أن الفرضية يمكن أن تتحول إلى نظرية بعد التأكد من صحتها عن طريق التجربة. ولضمان نجاح التجربة يشترط تحقيق الشروط التالية:

- وضوح ودقة الفرضيات.
- استبعاد الفرضيات غير السليمة
- توخي الحذر والدقة حين تطبيق التجربة على الفرضيات.
- توفير كل الأدوات والأجهزة اللازمة لتحقيق التجربة.
- تكرار التجربة للتأكد من صحة النتائج وتعممها.
- الاعتماد على الإحصائيات والبيانات في حال استحالة التجربة.

و- تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

طبق المنهج التجريبي كمنهج بحث علمي في بحوث ودراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل: البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية. وكذا علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل، والبحوث والدراسات المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والدراسات المرتبطة بعلاقة الدولة والسلطة والقانون، وتلك المتعلقة باتخاذ القرارات الإدارية والرقابة الإدارية.

مثلا : استخدم إميل دوركايم المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية، ومدى التأثير المتبادل بينهما، وذلك في كتابه المعروف تفسير العمل الاجتماعي المنشور عام 1839 وفي مقاله المعنون بـ"قانون التطور الجنائي" المنشور بحولية علم الاجتماع.

واستخدمه مونتيسكيو" في بحوثه ودراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه "روح القوانين".

ومن أشهر تطبيقاته، الدراسة التي قامت بها بولندا سنة 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات. وعلى العموم، فأكثر فروع العلوم القانونية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي: فرع القانون الإداري والعلوم الإدارية، وفرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية. لما تتميز به هذه العلوم من حيوية وحركية، وارتباطا بالواقع المحسوس والسريع التطور والتغيير، فعلى صعيد العلوم الإدارية طبق المنهج التجريبي من طرف علماء الإدارة في الدراسات والبحوث العلمية مثل: ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وظاهرة السلطة الإدارية، مبادئ ونظريات وحدة الهدف مبدأ الكفاية، مبدأ نطاق الإدارة، مبدأ تدرج السلطة الإدارية، مبدأ مستويات الإدارة ... إلى غير ذلك من النظريات والمبادئ العلمية في نطاق العلوم الإدارية. وعلى صعيد العلوم الجنائية طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها.

وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب. كما ساعد على دراسة شخصية المجرم والسلوك الإجرامي، والعوامل التي تدفع بالشخص إلى ارتكاب الجريمة سواء داخلية كالوراثة، الصفات لومبروزو، أو خارجية كالبيئة والاقتصاد. وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطبي النفسي والطب العيادي، وعلم الوراثة.

ز- تقدير المنهج التجريبي: اتضح من خلال تطبيقات المنهج التجريبي، أن العلوم القانونية والإدارية هي ميدان أصيل وخصب لاستخدام هذا المنهج في الدراسة، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن هناك صعوبات لتطبيق المنهج التجريبي على الظواهر الاجتماعية، بما فيها القانونية. وذلك لعدة أسباب أبرزها:

- صعوبة ضبط متغيرات التجربة واستبعاد تأثيرها على التجربة نظرا لتعقدها وتشابكها.
- صعوبة قدرة الباحث على تحديد الأدوات الملائمة للتجربة.
- قد يعجز الباحث عن تطبيق التجربة في مجال العلوم القانونية، وفي هذه الحالة يكون البديل هو تطبيق المنهج المقارن، كون أن هذا الأخير يطلق عليه بالتجريب غير المباشر. كما يمكن الباحث أن يستعين بالمنهج الإحصائي، بالاعتماد على البيانات والأرقام والجداول أو النسب المئوية والإحصائيات.
- قد ينجم عن المنهج التجريبي بعض التحيز سواء كان من الباحث نفسه أو من الأشخاص التي تجرى عليهم التجربة، وبالأخص إذا كان هؤلاء الأشخاص يعرفون مسبقاً هدف التجربة. الأمر الذي يجعلهم يتكلفون في سلوكهم ويبتعدون عن سلوكهم الطبيعي. هذا وبالنسبة للباحث فإنه يؤثر ويتأثر بالتجربة بشكل قد ينعكس على النتائج.
- صعوبة التحكم في جميع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في الظاهرة أو الحدث نظرا لصعوبة حصرها وتحديدها.
-إن المنهج التجريبي هو منهج مقيد واصطناعي لأنه يتم في ظروف غير طبيعية وقد تختلف هذه الظروف باختلاف الباحثين وباختلاف الأشخاص الذين تجرى عليهم التجربة.

ثانيا - المناهج الفرعية

وتشمل دراسة كل من المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة. والتي سيتم بيانها بشيء من التفصيل فيما يلي.

1 -المنهج التحليلي:

أ- مفهوم المنهج التحليلي:

التحليل لغة: يعني التفكيك والتجزئة اصطلاحا يعرفه الدكتور مصطفى الناصر: "تفكيك الكل الى الجزء"، والمقصود التفكيك العقلي للكل الى أجزائه المكونة له، وعناصره المقيمة بشأنه مبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر الى الكل، وله نظرة للأمور عامة وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق.

هو من أهم مناهج البحث العلمي، ويسمى أيضا المنهج الاستكشافي أو منهج الاختراع وهو الطريقة التي يتم بها تجزئة موضوع ما إلى أبسط عناصره بغية التمعن في دراسته والتعمق في معرفته، ويعرف أيضا بأنه تفكيك الكل إلى الجزء، والمقصود هو التفكيك العقلي للكل الى أجزائه المكونة له وعناصره المقيمة لبنيانه، وهو ما يبين طبيعة الفكر البشري الذي ينظر الى الكل. وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهر ودراستها بعمق.

إذا فهو هو عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي وينحصر معناه في أن الموضوع المدروس فكريا أو عمليا يجرى تفكيكه وتجزئته إلى عناصره الأساسية والفرعية، بحيث يحرص الباحث على دراسة كل عنصر بعناية إلى جانب بقية العناصر الأساسية والفرعية المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وذلك بغرض الوصول إلى حقيقة وجوهر الظاهرة المدروسة وأساسها الذي يحدد ملامحها ويتحكم في قوامها.

ب- اهمية المنهج التحليلي:

- يسمى المنهج التحليلي لتصنيف البيانات وتبويبها الى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، انما الشكلية أيضا. مثل تحليل النصوص القانونية والاحكام القضائية حيث يتم تحليلها من حيث الشكل قبل المضمون.
- يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.
- يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ بأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم.

- ينبغي أن يكون التحليل منتظما، وأن يعتمد أسس الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.
- يجب أن تكون نتائج التحليل المضمون مطابقة في حالة اعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة قيد التحليل لضمان ثبات النتائج، الاتساق عبر الزمن أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين التحكيم الخارجي.
- ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملا لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.
- يساعد في تقسيم الدراسة على أجزاء أو وحدات مما يسهل على الباحث الغوص بشكل أعمق بداخل الظاهرة أو الإشكالية لوضع الفرضيات المناسبة، واستخدام الأدوات التي تساعد في التوصل لأدق البيانات.
- يوفر شرح ونقد تحليلي يستطيع فيها الباحث العثور على وجهات نظر مختلفة ستساعده على أن يكون ملما بكل تفاصيل الإشكالية.
- يساعد في استخراج النتائج بشكل دقيق وواضح، وتوثيقها بالأدلة والبراهين.
- التحليل يعتبر آلة تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ثم التحكم فيه.
- لا يحتاج فيه الباحث الى الاتصال بالمبحوثين نظرا لتوفر المادة المطلوبة مكتوبة.

ج- آليات التحليل:

- العلم الواسع بالموضوع والاحاطة به.
- التحكم في لغة البحث الأساسية.
- التمتع بفطنة وذكاء الى الأجزاء المكونة للأفكار وتكتسب هذه المهارة بالترويض والممارسة.
- فسح المجال للفكر وترك الأحكام المسبقة والخلفيات.
- لا يمنع الاستعانة بالأعمال السابقة بشرط عدم الوقوع في التبعية والتقليد.
- التمرس على التفكيك والتجزئة المناسبة للموضوع.
- شخصية المحلل، قوة الشخصية التي تحرر الفكر، والاستقلال.
- عدم النقل وترديد الأقوال.
- خلال التحليل تقاس شخصية الباحث وتتبين معتقداته وتتضح قناعته.
- الباحث إذا لم يحلل فهو مقدم مادة خام ويجمع المعلومات فقط.

د- أسس المنهج التحليلي:

يقوم هذا المنهج على عمليات ثلاث: التفسير ، النقد، الاستنباط، وقد تجمع هذه العمليات في سياق بحث معين، أو قد نكتفي ببعضها وذلك بحسب طبيعة البحث, فما المقصود بها ؟

1- مرحلة التفسير: ومعناه شرح موضوعات البحوث العلمية، بتحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على بعض، تقييدا واطلاقا، أو تخصصا وتعميما، لضم المؤتلف وفصل المختلف حتى تتضح مشكلاتها، وتكتشف مبهماتها، لتبدو بصورة واضحة متكاملة أي شرح وتأويل المواضيع المتعلقة بالبحث العلمي من خلال تحليل وتأويل النصوص وحمل البعض على البعض الآخر لتحديد المتشابه والمختلف منها، وتحديد مشكلاتها، وهذا المستوى هو الأول ويسمى "التفسير البسيط"، أما المستوى الثاني فهو"التفسير المركب" ويعلل من خلاله الباحث الظواهر التي يتناولها بحثه من خلال إعادته القضية التي يقوم بتحليلها الى أصولها وربط الآراء بأسبابها.

ويقوم الباحث لاسيما القانوني من خلاله بشرح موضوع بحثه العلمي، جزء بجزء ومرحلة بمرحلة، حيث يقوم بتفسير النصوص القانونية، والأحكام القضائية، والآراء والأفكار ... التي استدل بها، حتى يتمكن من إيجاد نقاط القوة، ونقاط الضعف المتواجدة فيها، وما هي المشكلات المتواجدة في الأبحاث التي تمت دراستها.

2- مرحلة النقد: عند الانتهاء من عملية تفسير ما سبق تأتي عملية النقد، وهي عنصر مهم للغاية في هذا المنهج، يقوم الباحث من خلاله برصد مواطن الخطأ والصواب في الموضوع علمي، يستند فيها الباحث إلى الأصول، والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي إليه الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلقة بهذا الموضوع وعلى الباحث أن لا يقتصر على تحديد الجوانب السلبية وحسب، بل عليه أن يذكر الجوانب الإيجابية كذلك.

عند نقد الباحث للجوانب السلبية لابد له من تصحيح الأخطاء الموجودة فيها، وبعد انتهاء عملية النقد يجب أن يضع الباحث توصياته ورأيه حول موضوع بحثه بغض النظر إن كان هذا الرأي سلبي أم إيجابي.

3- مرحلة الاستنباط: يشمل كل عمل يهدف الى وضع نظرية عملية ما، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير، أو غيره من العلوم. الاستنباط هو التأمل في أمور جزئية لاستنتاج الأحكام منها وبذلك فهو يؤدي إلى نتائج جديدة. والاستنباط نوعان:

الاستنباط الجزئي: وهو الاجتهاد الذي يتعلق بقضايا جزئية تعود لأحد المجالات العلمية، ويقوم الباحث في هذا النوع بأخذ جزء من إحدى النظريات العلمية السابقة، ويقوم بدراستها وتطويرها باستمرار، كما أنه يضيف بعض المعلومات الجديدة عليها.

الاستنباط الكلي: وهو اجتهاد كامل متكامل الأجزاء، شمولي النظرة الهدف منه تركيب أو وضع نظرية علمية جديدة، ويجب أن يمتلك الباحث في هذا النوع من الاستنباط القدرة على إبراز كل ما يملكه من جوانب إبداعية، كي يتمكن من اكتشاف نظرية متكاملة لم يسبقه إليها أي باحث آخر، وبذلك يتبين أن شخصية الباحث بالاستنباط الكلي تكون ظاهرة بشكل جلي بعكس الاستنباط الجزئي.

هـ- خطوات المنهج التحليلي:

أ - تحديد مشكلة البحث أو الموضوع

ب - صياغة الفروض افتراض وجود علاقة بين المتغيرات.

ج - تحديد مجتمع البحث المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة.

د - أخذ العينة مثلا موقف الصحافة من الانتخابات.

هـ - تحديد رمز التحليل للعينة مثلا جريدة الخبر ، الشعب المجاهد كما أن التحليل قد يكون كميا أو كيفيا.

و - تحليل النتائج.

و- أنواع المنهج التحليلي:

يوجد أنواع من المنهج التحليلي وكل نوع يتميز عن غيرة، لذا يجب معرفة ما يميز كلا منهما:

1- المنهج الوصفي التحليلي: خطواته محددة وموجهة لوصف وتحليل كل جانب للظاهرة، والكشف عن التفاصيل، وايضاح كل المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة، والتي ستساعد في وضع الفرضيات القريبة من النتائج، والأسئلة البحثية، ومعرفة أدق المعلومات للظاهرة أو الإشكالية، للكشف عن أسباب حدوثها، ثم تحليل النتائج، ووضع الحلول المناسبة من وجهة نظر الباحث.

2- المنهج المقارن التحليلي: يعتمد فيها على المقارنة بين دراسة بحثية وأخرى خاصة التي يوجد فيها فترة زمنية بين الأولى والثانية، ويعتبر من أهم المناهج العلمية التي تستخدم في دراسة الإشكاليات والمقارنة فيها بين الدول، لإيجاد التحليلات والنتائج الدقيقة.

3-المنهج الفلسفي التحليلي: من أفضل المناهج التي تساعد في تفسير الظواهر والإشكاليات المعنوية لإظهار أنسب التفسيرات الخاصة بالأبحاث التربوية الاجتماعية، وللكشف عن الأوجه المختلفة للظاهرة.

4- المنهج الاستكشافي التحليلي: يستخدم عند اكتشاف الاختراعات الجديدة، للفصل فيهما إما بالصواب أو الخطأ بعد الحصول على نتائج التجارب.

ز- تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية:

لقد بدأ المنهج التحليلي يجد طريقه في العلوم السياسية والقانونية كمنهج مهم وصالح لهذه العلوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتحليل مبادئ ولسن الأربعة عشر. وفي عام 1696 استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية.

كذلك بعض الدراسات في مجال القانون الجنائي، الجرائم بمختلف أنواعها كما يستخدم المنهج التحليلي لخدمة أغراض كثيرة في ميدان العلوم القانونية والادارية أهمها:

- تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.
- تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامين.
- تحليل محتوى الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.
- دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.
- دراسة وتحليل أقوال الشهود أو اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.
- استخدامه من طرف النواب في البرلمان في تحليل مشاريع القوانين.
- استخدامه من طرف رجال القانون والسياسة والاقتصاد لتحليل الآراء السياسية والقرارات الادارية في كل مجالات الحياة، سواء في الاقتصاد في التعليم في القضاء، في الحياة العامة ... وقد يكون ذلك من خلال الإعلام المرئي الإعلام المسموع الإعلام المكتوب.

ح- تقدير المنهج التحليلي

1- مزايا المنهج التحليلي:

- يعد المنهج التحليلي واحدا من أهم وأبرز مناهج البحث العلمي، ويستخدم هذا المنهج بشكل كبير في عمليات تحليل البيانات لكي يتم إيجاد أفضل الحلول للمشاكل المتعلق بها .
- يمكن الباحث من جمع البيانات الكمية والنوعية في ذات الدراسة.
- المساهمة في وصف الظاهرة بشكل دقيق حيث يلعب المنهج التحليلي دورا كبيرا في مساعدة الباحث على وصف الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها بشكل دقيق للغاية، الأمر الذي يساهم في إيضاح هذه الظاهرة بالنسبة لقارئ البحث.
- يمنح المنهج التحليلي العلمي للباحث بوضع جميع اجراءاته البحثية وبشكل مرتب ومفصل أثناء البحث بواسطة هذا المنهج، إضافة لتقديم جميع ما مر به الباحث في بحثه من اجراءات حتى تم التوصل في النهاية إلى البيانات من أحداث وحقائق.
- يتميز المنهج التحليلي بالواقعية التي يصف ويحلل بها مشكلة البحث أو الظاهرة، وذلك تبعا لتواجد الباحث بمكان هذه المشكلة.

2- عيوب المنهج التحليلي:

وعلى الرغم من كافة المميزات سابقة الذكر، إلا أن المنهج التحليلي وبطبيعة الحال ليس المنهج المثالي الكامل، حيث يواجه بعض نقاط الضعف التي تمثل نقاط عيوب له، وهي:

- من الممكن أن تتغير الظروف المحيطة التي تمت بها الدراسة مستقبلا، وبناء عليه يحتمل أن تتغير.
- يتحدد المنهج التحليلي بحدود زمنية ومكانية معينة، لذا لا يسهل تعميم نتائج دراساته. نتائج الدراسة ذاتها.
- قد لا تكون البيانات المجمعة من خلاله دقيقة جدا، فالباحث من الممكن أن يتعرض للكثير من الأخطاء أثناء تجميعه لتلك البيانات، لذا من المهم والضروري أن يتحرى الدقة.

2- المنهج المقارن:

أ- مفهوم المنهج المقارن:

المقارنة لغة تعني المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك بمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف. في الاصطلاح تعني العملية التي يتم من خلالها ابراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر وهذا يعني أنه لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين.

ولقد قدمت للمنهج المقارن عدة تعاريف أبرزها وصف عالم الاجتماع ايميل دوركايم للمنهج المقارن بأنه: "نوع من التجريب غير المباشر "، كما عرفه الفيلسوف جون ستيوارت ميل هو: "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة"، كما عرفت المقارنة بأنها : " تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر."

وعرف المنهج المقارن في المجال القانوني على أنه:"المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر كالشريعة الإسلامية وذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة". مثال : الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا).

ب- شروط المقارنة:

- يجب أن تتركز المقارنة على حادثة واحدة فاذا تمت دراسة عدة جوانب لظاهرة واحدة فهي عبارة عن وصف وتحليل، بل لابد من أن ننطلق من اثنين أو أكثر بمعنى مقارنة ظاهرتين أو نظامين أو مؤسستين مثل نظام الترست في القانون الإنجليزي ونظام الوقف في الشريعة الاسلامية أو ظاهرة أو مسألة قانونية مثل العقوبة في القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية، أو الزواج كظاهرة اجتماعية بين مجتمعات مختلفة.

- يجب ان لا نخلط بين الدراسات التاريخية والدراسة المقارنة وفي حالة استخدام قواعد المنهج المقارن من قبل عالم الاجتماع، وتناول الظواهر الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة ... فهنا نكون بصدد المنهج التاريخي المقارن، وهو محاولة سرد تاريخ في مختلف المجتمعات، فعلم الاجتماع نشأ من المقارنة بين الحضارات (استخدمه دوركايم وابن خلدون. ويحبذ دوركايم استخدام مصطلح المنهج التاريخي المقارن).

- أن يسلط الباحث على المسألة محل المقارنة ضوء أدق ويجمع المعلومات الكافية والتحكم في المصطلحات وفي لغة البحث فاذا كانت المقارنة بين القانون الفرنسي والجزائري ... فيجب الإحاطة باللغة الفرنسية والمبادئ العامة للنظام القانوني الفرنسي.

- أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة مالا يقارن (شرط التجانس.)

- تبيان مستوى المقارنة أو وحدات المقارنة، وعدم عزلها عن اطارها العام، بمعنى يجب القيام بعملية الانتقاء للعناصر الضرورية وغير الضرورية للمقارنة ، كي لا ندخل في فخ الغلو أو تدفق المقارنة فلا تؤدي الغرض المقصود منها وتجنب المقارنات السطحية.

- يجب أن تكون المقارنة مقيدة بعاملي الزمان والمكان بحث يجب التميز بين الوضع السابق والوضع المتزامن أو الحالي للظاهرة.

- التقارب والتمثيل يجب أن يكون طبيعي وليس اصطناعي.

- في قاعدة الاختلاف والتشابه يجب مراعاة الاختلاف في الشكل عندما يكون التشابه في المضمون، أو الاختلاف في المضمون اذ كان تشابه في الشكل.

- يجب التوصل في البحث المقارن الى توضيح العلاقة بين الظواهر المقارنة أو المسائل القانونية في القوانين المقارنة: هل العلاقة تفاضلية تكاملية تفاعلية ترابطية .... التناقض، التواصل الفعالية الملاءمة.

ج- أهمية المنهج المقارن: يحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث انه:

- يقوم بتقييم الظواهر المدروسة أو تقديرها بمعنى تحديد المحاسن والعيوب أو الإيجابيات والسلبيات للظواهر المدروسة وهو ما يسمح بإيجاد الآليات القانونية وسد الثغرات القانونية المناسبة وتعديل السياسات التشريعية بما يتماشى مع ظروف الواقع.

- المنهج المقارن يحل محل التجربة في العلوم الطبيعية نظرا لخصوصية وتعقيد الظاهرة الاجتماعية أو السلوكية فلا يمكن إخضاعها للتجربة في مفهوم المنهج التجريبي وعليه يمكن إحلال محلها المقارنة، أي المنهج المقارن منهج عقلي بحت.

-يمكن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية، مما يساعده على الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف أو القصور بين هذه النظم القانونية، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

-إبراز الخصائص والمميزات لكل موضوع من الموضوعات محل الدراسة والمقارنة مع إظهار المحاسن والمساوئ مما يعني التعمق والدقة في الموضوع محل الدراسة والبحث.

-تمكن الباحث من الإلمام والاطلاع على مختلف التجارب القانونية للدول الأخرى ومقارنتها بالأنظمة الوطنية وتوسيع ثقافته القانونية يساعد المنهج المقارن على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي وتحسين التصورات والاقتراحات حول إصلاح أو تعديل التشريعات أو حتى وضعها.

-تساهم الدراسة المقارنة وبشكل واسع من توحيد النصوص القانونية والأنظمة على المستوى الدولي.

د- أنواع المقارنة:

1- تقسيم المقارنة تبعاً لأنواعها : تنقسم المقارنة تبعا لأنواعها إلى أربعة أنواع هي:

-المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه التشابه مثل المقارنة بين الطلاق والخلع كنظامين لإنهاء عقد الزواج.

-المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثل تنفيذ القرارات الادارية ووقف تنفيذ القرارات القضائية.

-المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال : البطالة أثناء الثورة، مقارنة النشاط الحربي مع هجرة السكان، أو في الدراسات القانونية مثال: العقد الإداري دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري.

- المقارنة الخارجية: مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها مثلا الدراسات المقارنة مقارنة قضاء المظالم مع القضاء المزدوج.

2- تقسيم المقارنة تبعاً لأبعادها : تنقسم المقارنة تبعاً لأبعادها إلى ثلاثة أنواع:

- المقارنة الزمنية (تاريخية): في هذا البعد تتم دراسة الحادثة أو الظاهرة نفسها في فترتين زمنيتين مختلفتين وذلك من خلال تحليل ودراسة الظاهرة في كلتا المرحلتين، ثم يتم اعتماد إحداهما كنقطة معيارية يتم الرجوع إليها للمقارنة بها مثلا: النظام القضائي الجزائري قبل تعديل دستور 2016 وبعده.

- المقارنة المكانية الإقليمية: تكون المقارنة في هذه الحالة حول نفس الظاهرة أو الحادثة في حيزين مكانيين أو إقليمين جغرافيين مختلفين في نفس الفترة الزمنية، مثلا : المقارنة حول عقوبة الإعدام بين التشريعين الجزائري والفرنسي.

- المقارنة الزمنية والمكانية: هذا النوع من المقارنة يجمع بين النوعين السابقين، حيث تكون المقارنة حول الظاهرة في إقليمين جغرافيين مختلفين وفي فترتين مختلفين مثلا المقارنة بين أفاق التعليم عن بعد بين التشريعين الجزائري والفرنسي قبل وبعد جائحة كوفيد 19.

3- تقسيم المقارنة تبعاً لأشكالها : تقسم إلى نوعان هما:

- المقارنة الكيفية : يرتكز هذا النوع من المقارنة حول أسباب وعوامل ودوافع حدوث الظاهر أو الحداثة كيف حدثت الظاهر؟ ماهي مسبباتها؟ حيث يعتمد هذا النوع من الفكر على الدراسة والتحليل النظري للأسباب وعوامل حدوث الظاهرة وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات أو المادة العلمية حول الظاهرة أو الظواهر محل المقارنة وذلك بدراستها وفحصها ومعرفة خصائصها وأصنافها واستخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينها ومناقشتها للوصول إلى النتائج حول كيفية حدوث الظاهرة أو الحادثة.

- المقارنة الكمية: ترتكز هذه المقارنة على حصر واحصاء عدد وأرقام الظاهرة أو الحادثة وفقا لوحدة قياس معينة أو كم أو عدد محدد وتبرز أهمية الإحصاء كأداة من أدوات البحث العلمي في هذا النوع من المقارنات، خاصة ما يتعلق بإحصاء الجرائم والعقوبات، كل ما يتعلق بالانتخابات على مستوى كافة المستويات وغيرها من الدراسات الإحصائية.

هـ- أساليب المنهج المقارن:

1- طريقة المقابلة : ومفادها أن يضع الباحث الأحكام التي تعالج، موضوعا واحدا في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب، بعضها بعضا ليتمكن الباحث من معرفة مواضع التشابه والاختلاف بين هاته النصوص فهذه الطريقة إذن تصلح أثناء المقارنة بين قانونين بينهما أوجه تشابه كثيرة وفروق قليلة.

2- طريقة المقاربة : ومفادها أن يدرس الباحث وجوه التقارب بين القوانين القابلة للمقارنة، وهي القوانين المتشابهة في البنية وفي الخصائص كالقوانين الرومانية الجرمانية بالنظر إلى أنها مستمدة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها.

3- طريقة المضاهاة : بيان أوجه الاختلاف بين منهجين متمايزين بالبنية الاقتصادية مثلا كالمنهج الروماني الجرماني والمنهج الأنجلو أمريكي من جهة والمنهج الاشتراكي من جهة أخرى.

4- طريقة الموازنة المنهجية : وهذه الموازنة هي الطريقة التي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية، فإنها تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج نتعرف بها إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق والاختلاف، في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون.

و- خطوات المنهج المقارن: وتتمثل خطوات المنهج المقارن فيما يلي:

1- تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة: على الباحث أن يحدد مشكلته بدقة ووضوح فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين، ومنه عليه اختيار عينة البحث بحيث تتكون من مجموعتين أو أكثر متكافئتين ومتشابهتين في معظم الخصائص من مجتمع محدد لتمثيله تمثيلا جيدا بحيث تكون إحداهما تجريبية توجد فيها الخاصية المراد دراستها والأخرى ضابطة.

2- وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم والتعريفات: بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل يقوم الباحث بوضع الفرضيات وهي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، كما يقوم بتجميع البيانات والمعلومات بواسطة الأدوات المناسبة من استبيانات أو اختبارات أو مقابلات أو تحليل وثائقي.

3- تحليل البيانات وتفسيرها: وهاته المرحلة هي نفسها تمر بمراحل عديدة تبدأ بمراجعة المعلومات وتبويبها وتفريغها على شكل خطة ممنهجة.

4- تبيان أوجه الشبه والاختلاف: يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها بعضها ببعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة والظروف المصاحبة لذلك والكشف على الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر.

و- تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية:

ساهمت الدراسات القانونية المقارنة في تطوير القوانين والكشف عن أوجه القصور فيها ليتم تفاديها والكشف عن نواحي القوة فيتم تثمينها، ومن المجالات التي تستفيد من المنهج المقارن نذكر ما يلي:

- **القانون الدستوري:** من خلال دراسة مختلف الدساتير والمقارنة بينها واكتشاف أوجه الشبه والاختلاف، ما يؤدي إلى التطوير المستمر للدساتير، فقد قام الفيلسوف أرسطو بدراسة 158 دستورا من دساتير المدن اليونانية وخلص إلى تقسيم الدساتير إلى ستة أنواع منها ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة، وخلص إلى تحديد أنواع الأنظمة السياسية وأنواع السلطات الحاكمة.

- **استخدام الدراسات المقارنة في تطوير القوانين:** أدى المنهج المقارن دورا كبيرا في بلورة الدراسات المقارنة وتأسيس علم القانون المقارن كعلم قائم بذاته له مناهجه وأساليبه، فقد ظهرت الدراسات المقارنة منذ القديم ولكن تطورها لم يتم إلا في العصر الحديث، حيث اعتمد الباحثون الدراسات المقارنة بين مختلف الأنظمة القانونية، وكان لظهور كتاب " روح القوانين " للفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو أثرا بالغا في تطور الدراسات القانونية المقارنة فكان بمثابة النقلة الكبيرة للقانون المقارن، ثم تلته تأسيس جمعية التشريع المقارن بباريس سنة 1869م وانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1911م، ثم انتشرت الدراسات المقارنة بشكل كبير في الجامعات ومراكز البحث القانوني.

- **استخدام المنهج المقارن في وضع القوانين:** ساهمت الدراسات المقارنة في وضع التشريعات وتعديل القوانين حيث يقوم الدارسون بدراسة القوانين والاطلاع على مختلف التجارب القانونية للدول والمقارنة بينها وبين القوانين الوطنية، حيث يتم اكتشاف أوجه القصور في الأنظمة القانونية الوطنية، وبالتالي الاقتباس والاستفادة من القوانين الأخرى بعد دراسة مواكبتها للمجتمع وصلاحيتها للتطبيق داخل المنظومة القانونية الداخلية.

لقد احتل المنهج المقارن أهمية كبيرة في الدراسات القانونية الحديثة فقد ظهر القانون المقارن كعلم قائم بذاته، وشهدت الدراسات المقارنة تطورا كبيرا في مختلف المجالات القانونية نظريا وتطبيقيا، وقد قال الفقيه الألماني رودولف فون جوهرينغ مبينا قيمة الدراسات المقارنة : " إن التفكير بدون مقارنة هو ليس بتفكير ... وبغياب المقارنة يغيب التفكير العلمي و البحث العلمي ".

كما أن أهمية وتطبيقات المنهج المقارن في الأبحاث والدراسات القانونية ليست محل نقاش، لأن المنهج المقارن هو منهج قانوني بالدرجة الأولى والدليل على ذلك وجود شعبة علم القانون المقارن كمادة قانونية حديثة تقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية لاستخراج أوجه الاختلاف والشبه بينها.

ز- تقييم المنهج المقارن: بالرغم من النتائج المهمة التي حققها المنهج المقارن، إلا أن له سلبيات كما له إيجابيات وتتمثل في:

1- إيجابيات المنهج المقارن : من أهمها:

- يساعد المنهج المقارن الباحث في اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في الماضي والحاضر والمستقبل، وذلك من خلال المضاهاة وابراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين ومعرفة درجة تطور أو تراجع الظاهرة عبر الزمن.
- تقييم السياسات التشريعية الوطنية من خلال مقارنتها مع التشريعات الأخرى لمعرفة أسباب التطور.
- الارتقاء بالقوانين والتشريعات، وذلك بتطويرها حسب ما تفرضه متطلبات الحياة الاجتماعية، ومواكبة الأنظمة وتطور القانون المقارن في مختلف دول العالم.

2- سلبيات المنهج المقارن: نذكر منها:

-لا يصلح تطبيق هذا المنهج إلا في حالة وجود ظواهر متجانسة، غير أنه غالبا ما تكون الظواهر غير متجانسة.

- أنه من الصعب عزل المتغيرات، لاسيما في حالة المقارنة التاريخية. يغفل هذا المنهج نقطة جوهرية، هي أنه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه، لذا فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والحضارية وهذا الاغفال يقوم به أيضا أصحاب المنهج المقارن.

- المقارنة التي تتم من خلال هذا المنهج ظاهرية وليست داخلية، لذا تعد مقارنة غير عميقة باعتبارها تقتصر على اظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، إذ يمكن أن تكون هناك اختلافات كامنة خلف هذا التشابه والاختلاف، إلا أنها غير ظاهرة، وهو ما يجعل دراسة الباحث مجرد تعميمات سطحية.

- لا يوضح هذا المنهج سبب وجود الظاهرة والمؤثرات السلبية والايجابية التي ساعدت على ظهورها.

- لا يوضح هذا المنهج تبيعات المقارنة، فبعد معرفة أوجه التشابه والاختلاف لا يبين تبيعات وآثار هذه الصفات التي اكتشفها، كما لا يبين تأثيراتها على الظواهر الاجتماعية الأخرى.

- يمكن أن تحدث تغييرات جذرية رئيسية في الفترة الزمنية بين المقارنة الأولى والثانية، وذلك عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين، وهو ما من شأنه أن يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها.

3 -المنهج الاستقرائي:

أ- مفهوم المنهج الاستقرائي:

يعد الفيلسوف اليوناني أرسطو أول من استعمل كلمة استقراء للدلالة على إثبات قضية عامة واستقرائها من قضية أعم نجده يحدد الاستقراء بأنه الانتقال من الجزئيات إلى الكليات.

ويعرف المنهج الاستقرائي على أنه: التتبع المفضي للمعرفة واستقر الشيء بمعنى نظر في حاله إن كلمة استقراء هي ترجمة للكلمة اليونانية بمعنى يقود ويقصد بها حركة قيادة العقل للقيام بعملية تؤدي إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع لإدراكنا الحسي وعرف : "الاستقراء هو كل استدلال يسير من الخاص إلى العام ".

وعرف كذلك : المنهج الاستقرائي يتم فيه الانتقال من مجموعة الجزئيات أو الانتقال من الأمور المعلومة إلى الأشياء المجهولة التي تحكمها نفس العناصر المشتركة.

المحور الثاني: مناهج البحث العلمي

انطلاقا من التعاريف السالفة الذكر يتضح بأن الاستقراء عملية استدلالية صاعدة يرتقي فيها الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، بمعنى الانتقال من حكم خاص إلى حكم عام أو من الجزء إلى الكل، وأما المنهج الاستقرائي أو المنهج التأصيلي هو ذلك المنهج العلمي الذي ينتقل فيه الفكر من حكم خاص إلى حكم عام او من الجزء إلى الكل.

ب- خصائص المنهج الاستقرائي:

أنه منهج هجين يجمع بين التفكير العقلي الاستدلالي، والمنهج العلمي التجريبي، ذلك أن الاستقراء في شقه الميداني لابد وأن يكون سوى منهجاً تجريبياً، أما الاستقراء في شكله الصوري النظري فهو لا يعدو أن يكون سوى منهجاً استدلالي.

1- المنهج الاستقرائي له طبيعة موضوعية : بمعنى أن المنهج الاستقرائي له تطبيقات واسعة بطريقة موضوعية تبعا لنوع الدراسة أو التخصص، حيث يمكن أن نجده في مجال مختلف العلوم وهو إما استقراء قياسي استدلالي كما هو معمول به في العلوم الرياضية وإما استقراء تجريبي كما هو الشأن في العلوم الطبيعية وإما استقراء جزئي كما هو الشأن في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية عامة.

2- طبيعة نتائج المنهج الاستقرائي نسبية: بمعنى أن نتائجه وأحكامه ليست مطلقة وكليه خالصة إنما هي أحكام نسبية يعتبر المنهج الاستقرائي منهج تحليلي تاريخي يرتكز المنهج الاستقرائي على قاعدة تحليل جزء كل.

تكون مقدمات الاستقراء دائما جزئية ونتائجه كلية يعتمد المنهج الاستقرائي على عناصر الحس والمشاهدة والاستقراء كطرق علمية موثوقة لبلوغ المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل. يقوم المنهج الاستقرائي بدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع المعاش وكما يجب أن تكون، أي أنه منهج يوفق بين المثالي والواقعي.

ج- خطوات المنهج الاستقرائي:

1- مرحلة الوصف والبحث : تستخدم في هذه المرحلة الملاحظة أو المشاهدة أو ما يعرف بالرصد والمراقبة والتتبع لتطور الظاهرة محل البحث والدراسة، للوقوف على العلاقة الموجودة بين الظواهر والحوادث والسلوكات من أوجه شبه أو اختلاف.

2- مرحلة الاكتشاف أو الاختراع : وهي مرحلة تكوين ووضع الفروض التفسيرية للظاهرة بحيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف والتشخيص إلى مرحلة التفسير والتحليل وبيان العلاقات والروابط بين الظواهر وغيرها، حيث يضع الباحث فروضا كتفسير افتراضي للظاهرة، ثم يقوم بتصفية وانتقاء ما يصلح منها كتفسير مؤقت للظاهرة وهو ما يعرف بخطوة الحذف والاستبعاد.

3- مرحلة البرهان : أو ما يعرف بمرحلة اختبار الفروض أو التجريب العقلي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية ويقصد بهذه المرحلة تحقيق الفروض أو التحقق من الفرضيات بالرجوع إلى أرض الواقع حيث يقوم الباحث باختبار مدى صحة الفروض التي وضعها ويرجح أصحها من حيث تلازمها مع الظاهرة أو الحادثة المدروسة وجوداً أو عدما.

4- مرحلة كتابة وتقنين النتائج : حيث يتم تجميع النتائج الجزئية ويصاغ منها قانون لكي تبنى عليه المعارف وهكذا يصبح الحكم الحسي الجزئي أساسا للحكم العقلي الكلي لأن القضايا الحسية لا تكون إلا جزئية ولا سبيل إلى صدق القضية الكلية في مجال العلوم الطبيعية إلا من خلال التجريب على الجزئيات المحسوسة أو المشاهدة نفس الحكم ينطبق على العلوم السلوكية أو الإنسانية أو الاجتماعية.

د- أنواع الاستقراء:

1- الاستقراء التام: يطلق عليه أيضا بالاستقراء الكلي الذي يقوم على ملاحظة المفردات الخاصة بالظاهرة أو الحادثة أو السلوك محل الدراسة والبحث، وفق المنهج الاستقرائي، لإصدار الحكم الكلي الذي يكون عبارة عن تلخيص للأحكام على المفردات الظاهرة على سبيل الحصر الشامل والتام لجميع مفردات الظاهرة ويتضح بأن الاستقراء التام هو استقراء يقيني وثابت لأنه يقوم على استقراء لكل جزئيات موضوع البحث سواء كانت هذه أجناسا أو أنواعاً أو أفرادا، بمعنى الاستقراء التام هو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة.

2- الاستقراء الناقص: أو ما يعرف بالاستقراء الجزئي وهو استقراء غير يقيني وغير ثابت لأنه يقوم على تفحص بعض الجزئيات فقط، ومعناه انتقال الذهن أو الفكر من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يتناول كل النوع والجنس الذي يشمل على هذه

الجزئيات، بمعنى الاستقراء الناقص انتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية، حيث يكتفي فيه الباحث بدراسة بعض النماذج ثم يحاول الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها جميع الحالات المشابهة وبذلك يمكن التنبؤ بما يحدث للحالات المماثلة والتي لم يشملها البحث فهو ينتقل من حالات معلومة إلى حالات مجهولة، إن الاستقراء الناقص أو الجزئي يفيد الظن والشك لأنه استدلال معرض للاختلال لاحتمال سقوطه بعدم استقراء جزئية واحدة أو أكثر. والاستقراء الناقص نوعان

- **الاستقراء الناقص المعلل :** وهو استقراء يقيني لأن الحكم فيه يستند إلى علة مشترطة قائمة في كل مع جزئياته، بمعنى آخر هو استقراء كمي وكيفي يقوم على الملاحظة والتعليل.

- **الاستقراء الناقص غير المعلل :** وهو استقراء غير يقيني لأن الحكم فيه لا يقوم على أساس من التعليل وانما فقط المشاهدة والملاحظة للظاهرة أو الحادثة.

هـ- طرق المنهج الاستقرائي: تتمثل طرق المنهج الاستقرائي فيما يلي:

1- الطريقة الأولى هي الاتفاق: وتعني أن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة، والاتفاق قد يكون وليد الصدفة أو يعود إلى كون كل من الظرف المشترك والظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد.

2- الطريقة الثانية فهي الاختلاف: وهي عكس الطريقة السابقة، وتعتمد هذه الطريقة على أن غياب السبب يؤدي إلى غياب النتيجة.

3- الطريقة الثالثة هي التغيير النسبي للظاهرة: حيث يتجه البحث إلى العلاقة الكمية بين السبب والنتيجة، فالزيادة والنقصان في المعلوم يرتبط بالزيادة أو النقص في العلة، إذ الاحتكاك مثلا في هو أحد علل توليد الحرارة وبمقتضى هذه الطريقة فإنه كل ما زاد الاحتكاك ارتفعت درجة حرارة الأجسام المعروضة له وكلما قل الاحتكاك قلت درجة الحرارة .

فالمنهج الاستقرائي يعتمد على التحكم الدقيق في المتغيرات وتحقيق أعلى مستويات الضبط، حتى يمكن رصد العلاقة بين متغيرين أو أكثر يفترض أن بينهما علاقة ارتباط سببي.

و- تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية والإدارية:

إن عملية الاستقراء ملازمة لدراسة مختلف أنواع النصوص القانونية في مفهومها الواقعي مع مدى انطباقها على المراكز القانونية المخاطبة بها، عن البيان أن القاعدة القانونية تتميز بالعموم والتجريد فمتى طبقتها على هذه المراكز أو الأوضاع القانونية كنا بصدد استقراء تام أو كلي، خاصة في مجال العلوم الجنائية وكذلك قانون الأسرة ومعظم أحكامه المستوحاة من الشريعة الإسلامية السمحاء، دون أن تنسى المجال القضائي ذلك من حل أي نزاع أو دعوى قضائية التي لا تأتي إلا بعد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الأحداث والوقائع المطروحة فيه بعد تكييفها وتفسير القانون الواجب التطبيق إذ لا تعدو أن تكون هذه العملية العقلية القانونية سوى استدلال صاعد من الجزء إلى الكل لإصدار الأحكام القضائية وهو التطبيق الأمثل أو المثال النموذجي للاستقراء الجزئي أو الناقص.

لاسيما في القانون الجنائي مثل فحص وتشخيص ووصف وتفسير واصدار قانون يحكم ظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، وفي القانون الإداري مثل استقراء أحكام وقرارات المحاكم الإدارية بخصوص الرقابة على أعمال الإدارة والرقابة على دستورية القوانين، استقراء أحكام القضاء المدني المتعلق بحماية المستهلك، أو أحكام القضاء الاداري المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص الخاضعين للضريبة، امكانية خلق التحكيم الدولي لقواعد موضوعية ذاتية تتعلق بمعاملات التجارة الدولية قادرة على حسم منازعات هذا النوع من التجارة على المستوى الدولي.

ز- تقدير المنهج الاستقرائي:

1- مميزات المنهج الاستقرائي:

- تتمثل مميزات المنهج الاستقرائي في إمكانية دراسة الظاهرة أو الموضوع البحثي بأسلوب مدقق ومنهجي، من خلال الملاحظة والتجربة، بما يمنح الباحث نتائج أقرب للحقيقة.

- وكذلك تحري عنصر الموضوعية في مراحل استخدام المنهج، بالإضافة إلى أن الفروض توصل لقوانين عامة تفيد قطاعات كبيرة علمية أو مجتمعية، وذلك في حالة إثبات صحتها.

2- عيوب المنهج الاستقرائي:

- من أبرز عيوب المنهج الاستقرائي صعوبة عملية تعميم النتائج في كثير من الحالات البحثية، والسبب هو إمكانية تغير المعطيات في المستقبل، واستخدام أسس حديثة.
- كذلك عدم التيقن من تماثل جميع الجزئيات في الصفات، لذا لا يمكن أن نطلق مفهوما عاما على الجميع في بعض الحالات.

4- المنهج الوصفي:

أ-مفهوم المنهج الوصفي:

هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها. لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية.

يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها بطريقة كيفية أو كمية. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها صفة رقمية يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. ويعرف المنهج الوصفي كذلك بأنه هو أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العلمية وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة للمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة.

ويعتبر المنهج الوصفي المنهج الوحيد الممكن لدراسة ومعالجة بعض الموضوعات الإنسانية، مثل البحوث السلوكية، نتيجة عدم تمكن الباحث من القيام بتجارب بشأن هذه الموضوعات، كما يمكن استعماله في إطار دراسة مختلف الظواهر الطبيعية، لأنه يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة موضوع البحث، وذلك من خلال تحديد ظروفها وأبعادها ووصف دقيق للعلاقات القائمة بينها، بغرض الوصول على وصف عملي متكامل ودقيق للظاهرة يقوم على الحقائق المرتبطة بها فعلا، ويمكن أن يعبر عن هذا الوصف بشكل كيفي أو كمي، كما يمكن أن يرتكز على وضع قائم في وقت محدد، وقد يكون تتبعيا يستمر لفترات أو يحدث على عدة مراحل، ويكون الغرض من الوصف الفهم أو تقويم أوضاع قائمة وقد يكون لأهداف عملية مباشرة.

ب- خصائص المنهج الوصفي:

يمكن إيجاز الخصائص أو السمات التي يتمتع بها المنهج الوصفي في الآتي:

- اعتماد الوصف العلمي على التحليل والعقل والموضوعية.
- يرتبط بالواقع فهو يهتم بالدراسات ذات الصلة بواقع الأفراد والجهات والجماعات والمؤسسات والدول ووصف الماضي.
- يستخدم الأسلوب الكمي أو الكيفي أو الاثنين معاً.
- الأكثر انتشا أر في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- يساعد على التنبؤ بمستقبل الظاهرة وذلك عبر متابعة معدلات التغير وواقع الظاهرة.
- يهتم بجمع كم كبير من المعلومات عن الظاهرة.
- جيد في تفسير واقع الظاهرة أكثر من إيضاح أسبابها والمؤثرات عليها.
- تميل البحوث الوصفية لاستخدام الأسئلة بدلاً من الفرضيات واستخدام كل أدوات جمع البيانات.

ج- أهداف المنهج الوصفي:

إن الهدف من تصنيف المعلومات وتنظيمها باستخدام المنهج الوصفي هو مساعدة الباحث في النقاط الآتية:

- جمع بيانات حقيقية ومفصلة لظاهرة أو مشكلة موجودة فعلاً لدى مجتمع معين.

- تحديد المشكلات الموجودة وتوضيحها.
- إجراء مقارنات لبعض الظواهر أو المشكلات وتقويمها وايجاد العلاقات بينها وتحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة أو ظاهرة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة لمواقف متشابهة مستقبلاً.
- ايجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.
- تحديد أفضل الطرق والأدوات والآلات والمعدات للرصد من الجوانب المختلفة، وبما يسمح للباحث بتقدير الموقف بشكل أفضل وأدق، ولكي يتجنب المفاجآت، ويقدر على الإنذار المبكر.

د- مراحل البحث الوصفي: يتم البحث الوصفي بمرحلتين هما :

1- مرحلة الاستكشاف والصياغة: ويتم في هذه المرحلة استطلاع مجال محدد للبحث أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة قادمة، وتستند الدراسات الكشفية على مجموعة إجراءات منهجية معلومة ومحددة تضم:

1 -تلخيص تراث العلوم الاجتماعية ومختلف المجالات ذات الصلة بمشكلة البحث.

2 -استشارة الأشخاص الذين لهم الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة محل الدراسة.

3 -تحليل بعض الحالات التي تعمل على توضيح المشكلة لدينا.

2- مرحلة التشخيص والوصف المعمق: يتم في هذا النوع من البحوث تحديد مختلف الخصائص وتجميع المعلومات بوصف دقيق لكافة جوانب الموضوع محل الدراسة، بما يسمح بالتشخيص الدقيق لدوافع الموضوع، ودون الانطلاق من فروض مسبقة. وبالتالي يتبين أن الفرق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية يظهر من خلال أن الدراسات الوصفية تفترض وجود قدرا كبيرا من البيانات عن المشكلة محل البحث، بخلاف الدراسات الكشفية التي يدخل فيها الباحث الميدان دون أن يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التي يعالجها، لذا يقصر اهتمامه في استكشاف كافة جوانب هذه المشكلة.

هـ- الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي:

من أبرز الأدوات التي تستخدم لإجراء المنهج الوصفي:

1- استمارة الاستبيان : وتعد استمارة الاستبيان من أشهر الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي، وهي أسئلة تتم صياغتها من جانب الباحث العلمي للحصول على معلومات وبيانات تتعلق بمشكلة البحث، ويوجد عديد من أنواع الاستبيان، فهناك الاستبيان المحدد الذي يقيد المبحوث بإجابات محددة، مثل (موافق) أو (غير موافق ...) وهكذا، أو الاستبيان غير المحدد الذي لا يقيد المبحوث، ويمكن من خلاله أن يقوم بإدراج الإجابة بكل حرية، وفقا لنوعية الأسئلة التي يسوقها الدارس في استمارة الاستبيان، وقد تشتمل الاستمارة على مزيج من الأسئلة محددة الإجابات أو المفتوحة.

2- استخدام الملاحظة : وهي طريقة مجدية في المنهج الوصفي، وفيها يقوم الدارس بمراقبة ظاهرة البحث، وتدوين جميع ما يتعلق بها ووصفه وصفا واضحا، وتعتمد هذه الطريقة على خبرات الدارس ومهارته في تحديد سلوكيات الظاهرة خلال الملاحظة.

3- استخدام المقابلة : وهناك كثير من أنواع المقابلات مثل المقابلة الفردية أو الجماعية، وهي عبارة عن حوار بين الباحث والمبحوث، يستطيع من خلاله الباحث أن يتعرف على المعلومات المفيدة التي تخدم مادة البحث، ومن خلال ذلك يسوق بعض الأسئلة التي تستفز الباحث للإدلاء بتصريحات مهمة في إطار موضوع الدراسة، كذلك يمكن من خلال استخدام المقابلة كأداة للمنهج الوصفي أن يتعرف الباحث على وصف للانفعالات الخاصة بالمبحوث.

4- العينة : تعتبر العينة من أهم العناصر التي يتكون منها المنهج العلمي، ويمكن أن تكون العينة في صورة مجموعة من الأفراد، ويمكن أن تكون مرتبطة بشكل رئيسي بالزمن، ويمكن أن تكون العينة في صورة ظاهرة علمية.

و- خطوات المنهج الوصفي:

1- الشعور بمشكلة البحث وجمع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحديدها:

يعد الشعور والاحساس بمشكلة البحث نقطة البداية في البحث العلمي، وهي تساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير، وتنبع مشكلة البحث من شعور الباحث بحيرة وغموض اتجاه موضوع معين، فلمشكلة قد تكون نتيجة لما يلي:

- الشعور بعدم الرضا.
- الإحساس بوجود خطأ ما.
- الحاجة لأداء شيء جديد.
- تحسين الوضع الحالي في مجال ما.

2- تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها وصياغتها في شكل سؤال أو أكثر من سؤال:

بعد الشعور والإحساس بمشكلة البحث ينتقل الباحث خطوة بتحديدها، وتحديد مشكلة البحث -أو ما يسميها الباحثون أحيانا بموضوع الدراسة-، بشكل واضح ودقيق يجب أن يتم قبل الانتقال إلى مراحل البحث الأخرى، وهذا أمر مهم لأن تحديد مشكلة البحث هي البداية الحقيقية، وعليه تترتب جودة وأهمية واستيفاء البيانات التي سيجمعها الباحث ومنها سيتوصل إلى نتائج دراسته التي تتأثر أهميتها بذلك، وهذا يتطلب منه:

- دراسة واعية وافية لجميع جوانبها ومن مصادر مختلفة.
- وضع الفرض أو الفروض كحلول مبدئية للمشكلة يتجه الباحث بموجبها للوصول إلى الحل المطلوب.
- اختيار العينة الملائمة لهذه الدراسة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة.
- القيام بجمع المعلومات المطلوبة باستخدام الأدوات التي وظفها بطريقة دقيقة ومنظمة.
- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
- تحليل النتائج وتفسيرها.
- استخلاص الاستنتاجات والتعميمات المناسبة للدراسة.

ز- تطبيقات المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

يهتم المنهج الوصفي بذكر الخصائص والمميزات للظاهرة أو الحادثة أو السلوك الموصوف معبرا عنه بصورة كمية أو كيفية دقيقة وتكثر استخداماته في مجال الدراسة السلوكية ككل، أما في مجال العلوم القانونية والإدارية ، فإن مجالات استخدام هذا المنهج تتنوع وتتسع لتشمل كل فروع القانون العام والخاص، حيث يعرف تطبيقا واسعاً في الدراسات القانونية الوصفية خاصة النظرية التي تعتمد على أسلوب دراسة الحالة نموذجا أو المسح الاجتماعي ومثال ذلك الأبحاث والدراسة في العلوم الجنائية كتحديد ماهية الجرائم والعقوبات المقررة لها، البحث في مختلف العوامل الاجرامية وأثرها في الجريمة دراسة النظم والمؤسسات العقابية وبدائلها، إضافة إلى العديد من الأبحاث في مجال القانون الإداري مثلا: التنظيم القضائي الإداري، ماهية القرارات والعقود الإدارية الضبط الإداري وغيرها، إضافة إلى مختلف الأبحاث والدراسات القانونية سواء في القانون المدني أو التجاري أو الأسرة أو القانون الدولي العام فكل فروع القانون تتضمن دراسات وصفية خاصة في نطاقها النظري أو الموضوعي أو التفسيري.

ح- مزايا وعيوب المنهج الوصفي:

فيما يلي سنبين مزايا المنهج الوصفي، والمآخذ (العيوب) التي تحدث بها خبراء المنهجية:

1- مزايا المنهج الوصفي:

- يساعد المنهج الوصفي في تفصيل الإشكاليات والظواهر والقضايا، والتي ترتبط بالإنسان بكفاءة بالغة، بالإضافة إلى استخدامه في دراسة بعض الموضوعات ذات الارتباط بالعلوم الطبيعية، مثل: الكيمياء، والرياضيات والفيزياء، والبيولوجي ... إلخ.
- تفسر بعض شعب المنهج الوصفي العلاقة بين المتغيرات التي تحتويها فرضيات البحوث، مثل المنهج السببي المقارن.
- بعض أصناف المنهج الوصفي تساعد في التعرف على مقدار الترابط بين متغيرات البحث الأساسية مثل المنهج الوصفي الارتباطي.
- يسهم في بلوغ الباحث معارف كثيرة، حيث يعتمد على تجميع أكبر كم من البيانات والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة.
- من بين أوجه مزايا المنهج الوصفي مساعدته للباحثين في التنبؤ ببعض الوقائع المستقبلية فيما يخص ظاهرة البحث.
- المنهج الوصفي له أسلوب واقعي في دراسة كافة المشكلات والظواهر.
- أداة فعالة لجمع الكثير من المعلومات التي ترتبط بشكل مباشر بالمشكلة البحثية.

2- عيوب المنهج الوصفي:

- في المنهج الوصفي كثير ما يميل الباحث العلمي إلى عملية التحيز.
- من الصعب أن يتم جمع المعلومات الصحيحة إلا إذا كان الباحث متمكنا.
- يصعب على الباحث عملية تعميم النتائج الخاصة بالبحث العلمي الخاص به.
- يعتمد المنهج الوصفي على تحديد ووصف وتتبع ظاهرة معاصرة، بمعنى في وقت ومكان محددين، لذا فإن عملية التعميم لا يمكن الاعتماد عليها في كثير من الدراسات الوصفية.
- يُشير بعض المنهجيين إلى أن استخدام المنهج الوصفي في تفحص مشكلة معينة لا يمكن أن تطلق عليه بحثًا علميا، والأدق هو قولنا إنه دراسة وصفية، والسبب هو وجود كثير من القيم الرقمية لكثير من الموضوعات الوصفية، وبما يقلل من قيمة النتائج.
- يصعب وضع فرضيات في البحوث الوصفية، نظرا لأن الظاهرة الإنسانية معقدة ومركبة عن غيرها من الظواهر المادية، كما أن اختبار واثبات صحة تلك الفرضية يشوبها كثير من الصعوبات.
- من الممكن أن تشوب النتائج التي يحصل عليها الباحث جراء استخدام المنهج الوصفي سلبيات كثيرة، نتيجة اللجوء لمعلومات خاطئة، وخاصة في ظل إجراء الدراسات المسحية التي تتطلب وجود عدد كبير من جامعي المعلومات، وقد يلجأ الباحث لغير المتخصصين، بما يؤدي إلى الحصول على معلومات غير صحيحة.

5- منهج دراسة الحالة:

أ - تعريف منهج دراسة الحالة:

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات و من خلال ذلك فإن هذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، بهدف إلى جمع البيانات والمعطيات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة وتاريخها و علاقاتها بالبيئة وتحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة، غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

إن دراسة الحالة تقوم على البحث والتحليل المعمق للظاهرة، حيث إن الباحثين في المجال الاجتماعي والنفسي والرياضي عادة ما يوجهون اهتماماتهم بدراسة شخصية الفرد بهدف تشخيص حالة معينة، باعتباره ممثل ومكون للجماعة الذي ينتمي إليها، أو يقوم الباحث بدراسة مستفيضة لعدد محدود من الحالات المختلفة مثلا دراسة تطور شخصية ما، أو ظاهرة أو مجال معين، كما أنه يصعب تعميمها على المجتمعات الأخرى.

وقد عرفت الدراسة المسحية بأنها ذلك النوع من البحث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بقصد وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب.

فهو محاولة بحثية منظمة لتقرير الوضع الراهن لظاهرة، أو موضوع، أو جماعة، ووصفه وتحليله بهدف الوصول إلى معلومات وافية دقيقة عنه، تنصب على الوقت الحاضر (وقت إجراء البحث) في محاولة الكشف عن الأوضاع القائمة لتطويرها إلى الأفضل.

ب - مميزات منهج دراسة الحالة:

يتميز هذا المنهج بجملة من الخصائص تميزه عن بقية المناهج، يذكر منها:

- تقوم دراسة الحالة على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الظاهرة.

- يمكن أن تستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية، ويمكن كذلك تعميم نتائجها على الحالات الأخرى شرط أن تكون الحالة مشابهة، أو ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحالة عليه شريطة استخدام أدوات قياس موضوعية.
- يمكن تطبيق منهج دراسة الحالة بصورة شاملة على الحالة أو الظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة ككل، ويمكن أن يطبق على جزء أو جانب منها، حيث يمكن تطبيق المنهج على المنظمة ككل أو جزء منها أو عدد محدود من المنظمات تربطها عوامل مشتركة أو متماثلة.
- يمكن أن تغطي دراسة الحالة كل تاريخ الظاهرة أو المشكلة منذ نشأتها حتى الوقت الحالي أو تغطي فترة زمنية محددة كجزء من تاريخها.

ج- خطوات منهج دراسة الحالة:

يمكن إيجاز خطوات منهج دراسة الحالة كالآتي.

- تعريف دقيق للحالة أو المشكلة مجال الدراسة وتحديد نطاقها فيما يتعلق بالمكان والزمان وموضوع الدراسة.
- جمع المعلومات والبيانات الأولية والضرورية لفهم الأبعاد أو الجوانب التي يتم دراستها في الحالة، ومسايرة مختلف التطورات المتعلقة بها.
- اختيار العينة الممثلة للحالة موضع الدراسة والقيام بدراسة تشخيصية لها للتعرف عليها.
- تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة، والمقابلة، والوثائق الشخصية، وغيرها.
- صياغة الفرضيات التي تعطي التفسيرات المنطقية والمستنتجة من قبل الباحث الخاصة بمشكلة البحث ونشأتها وتطورها.
- تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن الظاهرة من الاستقصاء والوثائق وتفسيرها واستنباط الاستنتاجات عنها، واستخلاص المؤشرات والنتائج ذات العلاقة بالمشكلة أو الظاهرة المرتبطة بالحالة مجال الدراسة.
- استخلاص النتائج المتعلقة بالحالة المدروسة ووضع التعميمات على بقية الحالات الأخرى.

د- تطبيقات منهج دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية والإدارية

إذا كان مجال تطبيق هذا الأسلوب هو العلوم السلوكية وخاصة علم النفس الذي يعد مجالا خصباً له، فإنه يمكن تطبيق أسلوب دراسة الحالة في البحوث القانونية والإدارية باعتبارها أحد فروع العلوم الإنسانية والسلوكية، وذلك حسب طبيعة الموضوع المدروس ومشكلة البحث، فيظهر دور تطبيقات أسلوب دراسة الحالة خاصة في مجال العلوم الجنائية، كعلم الاجرام والعقاب وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع الجنائي وغيرها، فمثلا لمعرفة الأسباب أو الدوافع الاجرامية في مكان معين وزمان ما وظروفها يتعين على الباحث التعمق في دراسة الحالة، فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى بناء أو إنشاء نظريات جديدة تفسر لنا السلوك الاجرامي خاصة مع ظهور أشكال وأساليب جديدة للإجرام وذلك للتقليص من بؤرة الجريمة.

كما تكثر استخدامات هذا الأسلوب في مجابهة ومحاربة الكثير من الظواهر القانونية كدراسة ظاهرة الطلاق وأبعادها، ظاهرة الاضراب، البيروقراطية، التعسف في استعمال السلطة، البطالة، الشركات التجارية، النمو الاقتصادي، إضافة إلى الكثير من الأبحاث والدراسات القانونية التي تعتمد في جانبها التطبيقي على نموذج معين أو دراسة الحالة.

وكخلاصة ومن خلال ما سبق نجد أن البحث العلمي يهدف إلى معرفة الأمور كما هي في حقيقتها، وتعد مناهج البحث السبيل الأقوم الذي يتبعه الباحث لبلوغ ذلك الهدف، لأن تحديد منهج البحث من أهم الأمور التي يجب أن يحددها الباحث ويوليها عنايته، فالظواهر الاجتماعية متنوعة ومن الطبيعي أن تكون مناهج البحث متنوعة بتنوع ميادين البحث وبتنوع الأهداف التي يريد الباحث الوصول إليها من خلال بحثه ودراسته، ولذلك يجب على الباحث أن يقيم علاقات بين منهجية البحث وبين الأهداف المرسومة وبطبيعة الحال بين طبيعة الموضوع محل الدراسة من خلال خطة متكاملة تشكل الإطار المنهجي للبحث.

يمكن للباحث اعتماد أكثر من منهج في بحث واحد، لأن لكل منهج وظيفته وحدوده، فيمكن للباحث مثلا أن يوظف المنهج الوصفي لأنه ضروري لكنه قد لا يكفي لوحده في الإجابة عن إشكالية البحث، فيوظف إلى جانبه المنهج التحليلي ذلك أن التحليل

هو الذي يعطي قيمة للبحث، وقد يضيف إلى ذلك كله مستوى أعلى من خلال توظيف المنهج المقارن، أو أي منهج آخر كالمنهج الجدلي، أو المنهج التاريخي...

ولعلى أحد أسباب دعوة بعض الباحثين إلى ضرورة الجمع بين أكثر من منهج في دراسة واحدة هو لأن لكل منهج وظيفته وحدوده، فيكون التكامل بين المناهج وسيلة لسد الفجوة بين المستويات. كذلك فإن تكامل المناهج من الممكن أن يوفر فهما أكثر اكتمالا لطبيعة الإشكالية البحثية التي لها عدة جوانب حيث يحتاج الباحثون في العلوم الانسانية والاجتماعية إلى التفكير من خلال النظرة الفلسفية، ولاعتبارات عملية براغماتية، تدفع بالباحث إلى ضرورة التعمق في الدراسة والبحث باستخدام عدة مناهج. أيضا فإن استخدام أكثر من منهج للتحقيق في ظاهرة ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر تأكيدا، إذ يمكن التحقق من نتائج نوع من المناهج في الدراسة إذا ما قورنت نتائجه المستمدة من النوع الآخر.